

The impact of applying value added tax on the net profitability of financial services in Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia

Mr. Turki Saeed Al-Qahtani^{*1}, Dr. Abdulrahman Saad Al-Qahtani²

¹ Ibn Rushd College |KSA

² Najran University | KSA

Received:

24/08/2024

Revised:

28/08/2024

Accepted:

09/09/2024

Published:

28/02/2025

* Corresponding author:

Torky.alfahad1@gmail.com

[m](#)

Citation: Al-Qahtani, T. S., & Al-Qahtani, A. S. (2025). The impact of applying value added tax on the net profitability of financial services in Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(2), 65 – 84.

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aimed to identify the impact of applying value-added tax on the net profitability of financial services in Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia, which number 4 banks, during the years 2017, 2018, and 2021. Profitability was measured through indicators (return on assets, return on share, return on equity). The study relied on the descriptive analytical approach in collecting, analyzing and describing data related to the study variables from the financial statements of Islamic banks during the study years. Linear regression was used as a statistical method. The study concluded that there was no statistically significant positive impact at the level ($\alpha \geq 0.05$) of applying value-added tax on the net profitability of financial services (represented by return on assets, return on share, return on equity) in Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia. In light of these results, the study recommended the necessity of continuing the policy of exempting value-added tax on the main financial services provided by Saudi Islamic banks, as previous results show that this exemption has contributed positively to developing the banking sector and increasing its competitiveness. It is also necessary for Saudi banks to work on developing and marketing financial services exempt from value-added tax, such as loans and direct cash facilities, to increase demand for them and enhance the role of banks as an intermediary for collecting taxes.

Keywords: Value Added Tax, Net profitability, Islamic Banks.

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

أ. تركي بن سعيد القحطاني^{*2}, الدكتور عبد الرحمن سعد القحطاني²

¹ كلية ابن رشد | المملكة العربية السعودية

² جامعة نجران | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية وعددها 4 مصارف، وذلك خلال السنوات 2017، 2018، 2021. وقد تم قياس الربحية من خلال مؤشرات (العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل ووصف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من القوائم المالية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة، تم استخدام الانحدار الخطى كأسلوب احصائى. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية (ممثلة بالعائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية) بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. وفي ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة بضرورة الالستمرار في سياسة إعفاء ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية الرئيسية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية السعودية، حيث تظهر النتائج السابقة أن هذا الاعفاء قد ساهم بشكل إيجابي في تطوير القطاع المصرفي وزيادة تنافسيته. وكذلك ضرورة قيام البنوك السعودية بالعمل على تطوير وتسويق الخدمات المالية المغفاة من ضريبة القيمة المضافة، مثل القروض والتسهيلات النقدية المباشرة، لزيادة الإقبال عليها وتعزيز دور البنوك ك وسيط لجمع الضرائب.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، صافي الربحية، المصارف الإسلامية.

المقدمة.

تزايد الاهتمام بضريبة القيمة المضافة على المستوى الوطني والعالمي في الآونة الأخيرة؛ لدورها الكبير في رسم السياسات المالية للدول واقتصادها، وأصبحت من أهم مصادر تمويل الدولة، وتلجأ الحكومة إلى فرضها على الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون، بشكل رزامي مباشر، تفرض على توريد السلع والخدمات التي يتحملها المستهلك النهائي، وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

ويأتي تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفق إطار خطة التحول الوطني ورؤية المملكة "2030"، وتحقيقاً لهدف عدم الاعتماد الكلي على البرتول كدخل أساسى للدولة، فقد وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية إطار عمل ضريبة القيمة المضافة في دورته السادسة والثلاثين المنعقدة في الرياض في عام (2015)، وذلك طبقاً للمرسوم الملكي رقم (م/ 113) بتاريخ 1438/11/2 هـ، والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 52) بتاريخ 1441/4/28 هـ بناء على أحكام الاتفاقية (الهيئة العامة للزكاة والدخل، 2020).

وتتنوع الخدمات المصرفية البنوكية بالبنوك السعودية التي تقدمها للعملاء، وتتكبد المصارف العديد من المصروفات في سبيل تزويد العميل بخدماتها المتعددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض صافي ربحها، كذلك تقدم البنوك مجموعة من الخدمات المصرفية المغفية من ضريبة القيمة المضافة كخدمات البطاقات، والحسابات البنكية وغيرها، وهناك أيضاً بعض الخدمات التي تطبق عليها ضريبة القيمة المضافة كتمويل الأصول، والأسوق المالية، والائتمان والإقراض، ونقل الدين أو تحصيل الدين وغيرها (اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة، 2018).

ووضح أبو ودي (2017) أن المصارف الإسلامية تتميز بأنها متعددة الوظائف، فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ولا تتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية التي تمارسها في ليست مقرضة أو مقرضة فقط، بل تقدم التمويل وفقاً لصيغ مشروعة للمضاربة والمرابحة والمشاركة على أساس تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحاً وخسارة، (في المضاربة البنوك "الممول" يخر عن الخسارة والعميل لا يخسر مالياً وإنما يخسر جده فقط، لذلك تعدل إلى "المشاركة في النتائج وفق الشريعة الإسلامية"). وترتبطها بعملائها علاقة مشاركة ومرابحة ومتاجرة، وتستهدف المصارف الإسلامية باعتبارها مصارف متعددة الوظائف المساهمة بصورة إيجابية وفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتأثيرها على ربحية العديد من المجالات الاستثمارية فقد تناولته مجموعة من الدراسات كدراسة عبد الحميد(2014) التي تناولت مشكلات المحاسبة عن الضريبة على القيمة المضافة للخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين، دراسة مراد (2014) التي ناقشت مشكلات المحاسبة عن ضريبة القيمة المضافة للخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين، دراسة العبدلي (2019) أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، ودراسة عفانة (2020) التي تناولت أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية وتنافسية البنوك السعودية، ودراسة شلهوب(2022) التي تناولت أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة.

وبناءً على تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذا القطاع المهم، ودور هذه الضريبة في التنمية الاقتصادية لاقتصاد المملكة العربية السعودية عموماً، ولقطاع البنوك على وجه الخصوص، سينتقل البحث الحالي أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية، خاصة أن البنوك الإسلامية لا تحقق هامشاً كبيراً من الربح على الخدمات المالية التي تقدمها، مقارنة بالبنوك التجارية.

ومما سبق يتضح أنه يوجد قلة في البحوث التي تناولت تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية بعض الخدمات في القطاعات المختلفة حسب إطلاع الباحث لذلك؛ جاء اختيار الباحث لموضوع البحث الحالي وهو أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، نظراً لحداثة الموضوع.

مشكلة البحث وتساؤلاته.

تواجه المصارف الإسلامية اليوم تحدياً كبيراً كونها تعمل في بيئة عمل معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً، ونظراً للتغير السريع والمنافسة الشديدة في بيئة عمل المصارف الإسلامية، أصبح من الأهمية الكبرى معرفة العوامل المؤثرة في ربحية هذه المصارف، خاصة التي تتعلق بالقرارات المالية والاقتصادية كفرض الضرائب والرسوم(عفانة، 2020).

لذلك لابد من دراسة أثرها إضافة إلى طرح الحلول العملية والتطبيقية التي من شأنها أن تمكّن المصارف الإسلامية السعودية، من تجاوز الأثر المالي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية، ودراسة أثر تطبيق هذه الضريبة على ربحية البنوك السعودية(العبدلي، 2019).

ويمكن توضيح مشكلة البحث الحالي في قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية من خلال الابعاد التالية (العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية)، وذلك من خلال التطبيق على المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

ومن هنا، يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية؟
ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الرئيسية التالية:

- 1- ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية؟
- 2- ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية؟
- 3- ما أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث.

- التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

فروض البحث.

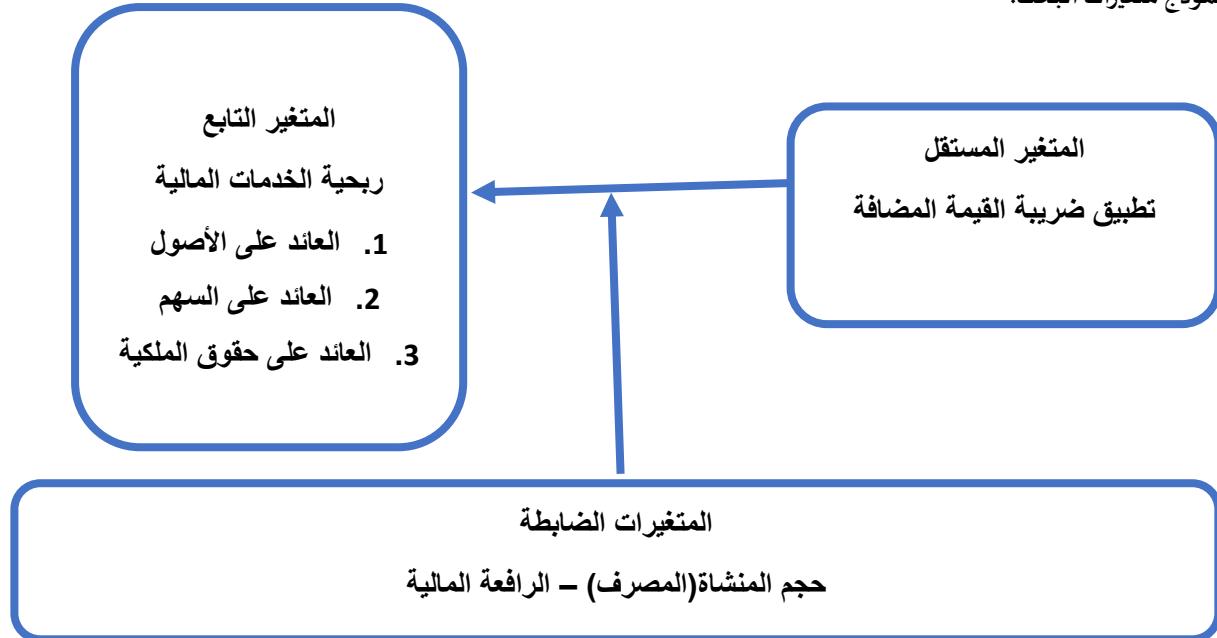
الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث.

الأهمية النظرية: نظراً لحداثة موضوع البحث ومواكتبه للتطورات المالية يعد البحث إضافة جديدة للبحوث في مجال الإدارة المالية لتناوله أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية المصارف الإسلامية، تحديد الأثر من تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة على ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية، وتقديم مقتراحات حلول لبعض المشاكل التي واجهت البنوك أثناء تطبيق هذا المشروع المهم ان وجدت، بيان أهم الحالات الجديدة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية للمملكة.

الأهمية التطبيقية: بيان الأثر الإيجابي لإعفاء معظم الخدمات المالية التي تستند على هامش ربح ضئلي وفرض مقابل فوائد من ضريبة القيمة المضافة، وشرح الفرق بين الخدمات المعفاة، والخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة والبالغة 15%，
يؤمل أن تفيد نتائج البحث المسؤولين بإدارة المصارف الإسلامية في التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أرباح المصرف.



شكل (1-1) نموذج متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (بشاتوة، 2018، 56). (عبيد والمحوري، 2023)

قياس متغيرات البحث:

- المتغير المستقل: ضريبة القيمة المضافة تشمل فرض الضريبة بنسبة (5%)، زيادة الضريبة (15%). (ابن شهاب، 2022).
- المتغير التابع: ربحية الخدمات المالية

وتم اختيار العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية لهذا البحث ويمكن قياسهم بالمعادلات التالية: (بشاتوة، 2018، 56)، (عبيد والمحوري، 2023).

العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة \div اجمالي الموجودات

العائد على السهم = صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة \div عدد الأسهم القائمة

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة \div اجمالي حقوق الملكية

المتغيرات الضابطة:

حجم المنشاة (المصرف): وتقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي أصول الشركة (صبوص، 2023)

الرافعة المالية: اجمالي الديون إلى اجمالي الأصول. (رجب، 2018)

مصطلحات البحث.

1. ضريبة القيمة المضافة:

عرفها ابن شهاب (2022، 256) بأنها: "ضريبة على الاستهلاك وليس على الربح، فهي عبارة عن ضريبة تسدد من قبل المستهلك بشكل غير مباشر للجهات المختصة، حيث يلعب التاجر هنا دور الوسيط في تحصيل الضريبة على المنتجات والسلع".

وتعريفها المبنية العامة للزكاة والدخل (2017) بأنها: "ضريبة خاصة بكل مرحلة من مراحل التوريد؛ حيث يتم دفع وتحصيل قيمتها في جميع المراحل، بدءاً من الشراء وتصنيع المواد الخام".

ويعرفها الباحث اجر اثيا بأنها: الضريبة التي تفرضها الدولة على الخدمات البنكية التي تقدمها المصارف الإسلامية، ويلعب فيها المصرف دور الوسيط في تحصيلها من عملائه.

2. الربحية.

عرفها بشاتو (2018، 60) بأنها: "العلاقة بين الأرباح التي تتحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح".

ويعرفها الباحث اجر اثيا: بأنها أرباح المصارف الإسلامية من تقديم الخدمات المالية المختلفة والتي تتأثر بمجموعة من العوائد هي

(العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية).

حدود البحث.

- **الحدود الموضوعية:** أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية (العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية) بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** سطغطي الفترة الزمنية 3 أعوام، عام 2017 (قبل فرض ضريبة القيمة المضافة)، عام 2018 (تم فرض الضريبة بمقدار 65%)، عام 2021 (حيث أصبحت الضريبة 15%).
- **الحدود المكانية:** المصارف الإسلامية السعودية.

أولاً: الإطار النظري:

1- ضريبة القيمة المضافة

طوال السنوات السابقة كانت الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية تعتمد بشكل أساسي على عائدات صادرات النفط، مما جعل الاقتصاد السعودي عرضة للتقلبات والتغيرات في أسعار النفط. ونظرًا لأن أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب والأحداث العالمية، فإن هذه التقلبات تؤثر بشكل كبير على الإيرادات الحكومية. ولهذا ولأجل تعزيز المرونة المالية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، اعتمدت المملكة عدة إصلاحات هامة في السياسات المالية، بما في ذلك إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام 2018. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، من خلال تنويع مصادر الدخل ودعم الموازنة العامة للدولة. ولهذا هدفت المملكة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بوصفها أحد أدوات الضرائب الحديثة، حيث تُعد كمصدر للدخل في العديد من الدول حول العالم.

مفهوم ضريبة القيمة المضافة

تُعرف الضريبة عمومًا بأنها جبائية إلزامية تفرضها الدولة على المواطنين والشركات دون تقديم خدمة مباشرة مقابلها. وتعد الغاية الأساسية من فرض الضرائب هي تمكين الدولة من تأدية مهامها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، لا تقتصر أهمية الضرائب على هذه النقطة فحسب، بل تشمل أيضًا ضرائب مثل ضريبة السلع الانتقائية التي تهدف إلى تقليل استهلاك السلع التي تستهلك موارد كبيرة أو تسبب التلوث، أو التركيز على السلع التي تحمل آثارًا سلبية طويلة المدى مثل منتجات التبغ. (الصائغ، والثمالي، 2023).

والضرائب من الموارد الاقتصادية للدولة التي عُرفت منذ أزمنة بعيدة، حيث اشتهرت بتقسيمها إلى قسمين: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. حيث تُفرض الضرائب المباشرة على الدخل، بينما تُفرض الضرائب غير المباشرة على التصرفات والنفقات التي تستخدم فيها الدخل. ومن بين أبرز أنواع الضرائب غير المباشرة، تأتي ضريبة القيمة المضافة، التي ظهرت لأول مرة في عقد العشرينات من القرن الماضي وانتشرت في أكثر من 160 دولة حول العالم. (Singh, 2019)

وتنعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة تفرض على الاستهلاك، حيث يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، بدءًا من شراء المُصنوع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك. وقد صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة عام 2016، وتم تطبيقها في يناير 2018 بنسبة 5%， ثم تم رفع نسبتها في يوليو 2020 بمقدار ثلاثة أضعاف النسبة السابقة، استجابةً للتحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا. (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2020)

أهداف ضريبة القيمة المضافة

تحقق ضريبة القيمة المضافة العديد من الأهداف الهامة والمُتعددة، وتمثل أبرز تلك الأهداف في الآتي: إرونوكوي وبير (Ironkwe & Peter, 2015: p.80

1. تساهُم ضريبة القيمة المضافة في تعزيز وعي المستهلكين بضرورة اتخاذ قرارات استهلاكية متوازنة، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.
2. من خلال فرض الضريبة على العديد من السلع والخدمات، تتمكن الحكومة من زيادة إيراداتها وتنويع مصادر الدخل، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للدولة.
3. يتم تحقيق عدالة التوزيع الضريبي عن طريق إعفاء بعض السلع الضرورية من دفع ضريبة القيمة المضافة، مما يساعد في تخفيف العبء الضريبي عن الطبقات ذات الدخل المنخفض.
4. يعزز فرض ضريبة القيمة المضافة الامتثال الضريبي من قبل الأفراد والشركات، حيث يتعين على الخاضعين للضريبة تقديم إقرارات ضريبية دقيقة وفقًا للتشريعات الضريبية المعمول بها.

وبالتالي يرى الباحث أن ضريبة القيمة المضافة تمثل آلية فعالة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحفيز الاقتصاد، وزيادة إيرادات الحكومة، وتعزيز العدالة الضريبية، وتشجيع الامتثال الضريبي. وبالتالي من المرجح أن تبقى ضريبة القيمة المضافة في مركز الاهتمام كأداة ضريبية حيوية في العديد من النظم الضريبية حول العالم.

التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

فيما يتعلق بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، يتم تعريف الفرد الخاضع للضريبة على أنه الشخص الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً بشكل مستقل بهدف تحقيق الدخل، ويكون ملزماً بالتسجيل لأغراض الضريبة. ويتضمن التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ثلاثة أشكال رئيسية، وفقاً للمعايير المحددة من قبل هيئة الزكاة والضرائب والجمارك (هيئة الزكاة والضرائب والجمارك، 2016):

1. **أولاً:** المعني من التسجيل، ويشمل ذلك الأفراد الذين كانت مبيعاتهم أو مصاريفهم أقل من 187,500 ريال خلال الـ12 شهر الماضية أو القادمة.
2. **ثانياً:** التسجيل اختياري، وينطبق هذا على الأفراد الذين كانت مبيعاتهم أو مصاريفهم بين 187,500 ريال و375,000 ريال خلال الـ12 شهر الماضية أو القادمة، وكذلك على الأفراد الذين كانت توريداتهم خاضعة لنسبة ضريبة بنسية صفر في المائة.
3. **ثالثاً:** التسجيل اجباري، وينطبق هذا على الأفراد الذين كانت مبيعاتهم أو مصاريفهم أكثر من 375,000 ريال خلال الـ12 شهر الماضية.

الخدمات المالية المصرفية المغفية من ضريبة القيمة المضافة في المملكة

بناءً على اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة التي أصدرتها هيئة الزكاة والضرائب والجمارك عام 2016، تُعفى الخدمات المالية المصرفية التالية من ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

1. إصدار أو تحويل أو استلام أو أي تعامل في النقود أو السندات المالية أو الأوراق النقدية أو أوامر الدفع النقدي أو تقديم الائتمانات أو الضمانات الائتمانية.
2. تشغيل حساب جار أو حساب إيداع أو حساب توفير.
3. الأدوات المالية مثل المشتقات والخيارات والمبادلات ومبادلات الدين والعقود الآجلة.
4. إصدار أو نقل سندات الدين أو العقود المالية قابلة للتداول مع التزام بسداد مبالغ مالية.
5. توفير أو نقل عقود التأمين على الحياة أو إعادة عقد تأمين على الحياة.
6. أي خدمات مالية أخرى مثل تقديم أو تداول التمويل، التي لا تدرج صراحة ضمن الفئات المذكورة وقد تعتبر خدمات مالية معفاة من الضريبة.

1-2 الربحية

يُعد تحقيق الربحية شرطاً أساسياً لنجاح واستمرارية الشركات على المدى الطويل، ويمكن التعبير عن الربحية من خلال عدة مؤشرات متنوعة، فقد يتم التعبير عن الربحية بقياس العائد على الأصول المستخدمة في الأنشطة المختلفة، أو بقدرة الشركات على تحقيق عائد على أموال المساهمين المستثمرة، كما يمكن تعبير عنها من خلال قياس نسبة الربح الصافي المحقق.

1-2-2 مفهوم الربحية

يشير مفهوم الربحية إلى رقم نسي، بينما تشير الأرباح إلى رقم مطلق، إذ على الرغم من الارتباط المتبادل بين الربح والربحية، فإنهما يعبران مفهومان مختلفان. ففي سياق الأعمال، لا يعني ارتفاع الأرباح بالضرورة وجود كفاءة تنظيمية سليمة في الكيان التجاري، بينما تُعبر الربحية عن الكفاءة التنظيمية للكيان التجاري، وتعكس عمليات التشغيل والمالية بشكل أفضل.

وتحتاج الربحية أيضاً بأنها العلاقة بين الأرباح التي تتحققها المؤسسة والاستثمارات التي تسهم في تحقيق هذه الأرباح، وذلك من خلال نسب الربحية المرتبطة بالأصول مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. (بن جبار، وبزارية، 2023:6)

2-1-2 مؤشرات قياس الربحية

هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس الربحية، ومن أشهرها معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على السهم، وذلك على النحو التالي:

1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

معدل العائد على حقوق الملكية يقيس العائد الذي يحصل عليه المالك من استثمارتهم في نشاط البنك، حيث تشمل الاستثمارات رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات. ويُحسب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي الأرباح على إجمالي حقوق الملكية. ويُعبر هذا المؤشر عن قوة وصلابة أداء البنك وقدرته على استخدام وتوظيف أمواله بطريقة تزيد من إيراداته. ويُحسب من خلال المعادلة التالية (عبد، 2023: 571):

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الأرباح} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

2. معدل العائد على الأصول (ROA):

معدل العائد على الأصول يقيس نسبة الأرباح الصافية التي تتحققها مختلف أصول البنك، حيث يُعبر عن صافي الأرباح المحققة نتيجة استخدام كل وحدة نقدية واحدة من إجمالي أصول البنك. ويُحسب هذا المعدل بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الأصول. (بشانتوه، 2019: 48)

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الأرباح} \div \text{إجمالي الأصول}$$

3. العائد على السهم:

العائد على السهم يُعرف كمبلغ أو نسبة من الأرباح المحققة من الاستثمار أو بعبارة أخرى هو المحفز أو المكافأة لكل مستثمار يقوم به المستثمر. ويُعبر هذا المفهوم عن قدرة الموارد على تحقيق عائد مالي يظهر كنسبة من العوائد. ويعكس معدل العائد على السهم ربحية الشركة في عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، ويمثل الربح أو الخسارة المترتبة على الاستثمار خلال فترة زمنية محددة. ويتم قياسه بالمعادلة التالية (عبد الماجد، 2021: 139):

$$\text{العائد على السهم} = \text{الأرباح المحققة بعد الضرائب} \div \text{عدد الأسهم القائمة}$$

2-1-2-3 العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

تؤثر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على ربحية المصارف الإسلامية، وهي على النحو التالي:

1. السيولة:

تمثل السيولة قدرة المصرف على تلبية التزاماته القصيرة الأجل، مثل مسحوبات العملاء وطلبات التمويل، من خلال الاحتفاظ بجزء من أصوله بشكل سائل أو شبه سائل لتلبية طلبات التمويل المقدمة من عملائه من أجل أن يحقق المصرف أهدافه المرتبطة بالأمان والسيولة. ويتوازن المصرف بين متطلبات السيولة وتحقيق الأرباح. وتفترض النظرية التقليدية في التمويل أن هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية، حيث كلما زادت نسبة الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف، قلت ربحيته. (عبد الماجد، 2021: 140)

2. كفاءة رأس المال:

مفهوم كفاءة رأس المال يشير إلى توافر رأس المال الذي يحمي المصرف من مخاطر الرفع المالي الزائد ويعمل من التأثير السلي للمخاطر المحتملة والإعسار المالي. فعندما يكون رأس المال كفؤاً، يوفر الحماية للمصرف ويساعده في تحقيق قيمة مضافة أكبر لعملياته. ويفترض اهتمام المصرف برفع كفاءة رأس المال حرصه على الأمان في عملياته، ورغم أن ارتفاع رأس المال قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض في معدلات الربحية، إلا أن بعض الكتاب يجادلون بأن ارتفاع رأس المال يمكن أن يؤدي إلى زيادة في معدلات الربحية من خلال توسيع نطاق عمليات المصرف وتطوير منتجاته وزيادة التدفقات النقدية الداخلية. (Fatima, 2014)

3. حجم المصرف:

يعتبر حجم المصرف من بين المؤشرات الرئيسية لقدرته على توجيهه واستخدام الموارد بفعالية، وتوجهها نحو القطاعات الأكثر ربحية وفقاً لأولوياته في تخصيص الموارد. ويُتوقع أن تسهم زيادة حجم المصرف في تحسين معدلات ربحيته، حيث يمكن للمصرف الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، حيث تنخفض تكلفة الوحدة الواحدة نتيجة توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات. وهذا ينعكس بشكل إيجابي على معدلات الربحية للمصرف ويعززها. (عبد الماجد، 2021: 141)

4. الرافعة المالية:

نسبة الرافعة المالية تعبر عن مدى اعتماد المصرف الإسلامي على أموال مالكيه في تمويل عملياته، حيث يُعتبر ارتفاع هذه النسبة عاملاً يمكن أن يؤثر سلباً على معدلات ربحية المصرف. وتقاس الرافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الديون على إجمالي أصول المصرف. (رجب، 2018)

5. حجم الودائع:

تعتبر الودائع من المصادر الرئيسية لأموال المصارف بشكل عام، حيث تعتمد المصارف بشكل كبير عليها في تمويل استثماراتها، وتُعتبر واحدة من أقل مصادر الأموال تكلفة. ويؤدي ارتفاع حجم الودائع إلى زيادة قدرة المصرف على منح التمويل، مما ينعكس إيجاباً على معدلات ربحيته. (إبراهيم، وحسين، 2020: 156)

ويرى الباحث أن العوامل المذكورة أعلاه تمثل مجموعة من العوامل الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على ربحية المصارف الإسلامية. ولهذا ينبغي على المصارف الإسلامية أن تتبني استراتيجيات مناسبة لإدارة هذه العوامل بفاعلية بهدف تحقيق أعلى مستويات الربحية وتحقيق أهدافها المالية بشكل فعال ومستدام. ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجيات على تحسين كفاءة العمليات وإدارة المخاطر بشكل فعال، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على تحقيق النمو وجدب الودائع بأسعار تنافسية

3-2-3 نبذة عن المصارف الإسلامية السعودية

تُعرف المصارف الإسلامية بأنها وسيطاً مالياً يدير عملياته وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية، حيث تقوم بتنسيق تدفق الأموال بين المودعين والمستثمرين. وتعتبر هذه المؤسسات المالية بمثابة مراكز تجميع للأموال (عبد، 2023: 562).

يُعتبر النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية نظاماً مزدوجاً، حيث تعمل المصارف الإسلامية بجانب المصارف التقليدية تحت إشراف ورقابة البنك المركزي السعودي. ويتواجد في المملكة العربية السعودية أربع مصارف إسلامية محلية، وهي: الراجحي، الجزيرة، البلاد، والإندماج، وهو عدد يقل بكثير عن عدد المصارف التقليدية المحلية التي تبلغ ثمانية مصارف، بالإضافة إلى سبعة عشر مصرفًا أجنبية مُرخصًا لها لزاولة أعمالها في المملكة. وعلى الرغم من هذا التفاوت، فإن الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية يشهد نمواً كبيراً في المملكة العربية السعودية. حيث يتضح من الجدول رقم (1) أنه في نهاية عام 2019، أظهرت البيانات أن أصول المصارف الإسلامية السعودية تشكل حوالي 66% من إجمالي أصول المصارف في السوق السعودية، وتحتل نسبة حوالي 676% من إجمالي الودائع في السوق، بالإضافة إلى تقديمها نحو 80% من التمويل المنوjo. (عبد الماجد، 2021: 137)

الجدول (3-2) بعض مؤشرات المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية

السنة	إجمالي المصارف الإسلامية	الأصول (بالمليون)	الودائع (بالمليون)				النسبة (%)	النسبة (%)	المصارف الإسلامية	التمويل (بالمليون)
			المصارف الإسلامية	إجمالي المصارف	النسبة (%)	المصارف الإسلامية				
2017	2350591	1453544	61	1633125	76	1254322	1109447	78	1404950	1109447
2018	2398147	1534515	64	1673513	7	1306080	11 45901	79	1442705	11 45901
2019	2631128	1747010	66	1795979	76	1365769	1252309	80	1552479	1252309

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة (عبد الماجد، 2021)

ووفقاً للتقرير السنوي التاسع والخمسين للبنك المركزي السعودي لعام 2023، استمرت المصارف الإسلامية في المملكة في تحقيق نمو ملحوظ في إجمالي الأصول، والتي تشمل المصارف والنوافذ الإسلامية. فقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 12.5% ليبلغ حوالي 2,714.6 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 2,413.3 مليار ريال في نهاية عام 2021. يأتي هذا النمو نتيجة لارتفاع التمويل المصرفي المتواافق مع أحكام ومبادئ الشريعة، والذي شكل ما نسبته 72.8% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية، كما يتضح من الجدول (4).

الجدول (4-2) المؤشرات المصرفية الإسلامية لعامي 2021 و2022

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي التمويل	إجمالي الودائع
2021	2,413,332	1,724,264	1,767,999
2022	2,714,555	1,977,400	1,873,686

القيم: مليون ريال سعودي.

المصدر: البنك المركزي السعودي، 2023.

وفيما يتعلق بالتمويل، فقد حقق التمويل المصرفي المتواافق مع أحكام ومبادئ الشريعة، الذي تقدمه المصارف والنوافذ الإسلامية في المملكة، نمواً ليصل إلى حوالي 1,977.4 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 1,724.3 مليار ريال في نهاية عام 2021، وبمعدل نمو سنوي نسبته 14.7%.

فيما يتعلق بالودائع في المصارف الإسلامية، تكونت الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع الزمنية المودعة في المصارف والنوافذ الإسلامية. وقد شهد إجمالي الودائع المصرفية المتواقة مع الشريعة نمواً بنسبة 6.0% ليصل إلى حوالي 1,873.7 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقابل حوالي 1,768 مليار ريال في نهاية عام 2021، كما وضح الجدول رقم (4).

ويرى الباحث أن النمو الملحوظ في إجمالي الأصول والتمويل والودائع في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية يعكس الثقة المتزايدة في هذا القطاع المالي وفعاليته في تلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد المحلي. وينظر هذا النمو المستمر التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة وقدرتها على تقديم خدمات مالية مبتكرة ومتعددة تلبي تطلعات المستثمرين والمودعين، مما يسهم في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة. كما تعكس هذه الأرقام النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في البيئة المالية السعودية وتبرز دورها الحيوي في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التمويل للمشاريع والأفراد بما يتوافق مع القيم والمبادئ الإسلامية.

ثانياً: الدراسات السابقة.

الدراسات التي تناولت ضريبة القيمة المضافة:

دراسة. (الدنش، 2023) هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف المشكلات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وخصوصاً في سياق التجارة الإلكترونية في مجال الخدمات، من خلال إجراء دراسة مقارنة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد، بهدف وضع إطار مقترن يساهم في حل تلك المشكلات وتعزيز الحصيلة الضريبية. استخدمت الباحثةمنهج التحليلي والمقارن لاستكشاف المشكلات الضريبية الناتجة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ومحاوله الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لتطوير إطار لتطبيق الضريبة في مصر. أظهرت الدراسة النتائج التالية: أولاً، على الرغم من أن العديد من الدول قامت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية، إلا أن مصر بدأت في تطبيقها مؤخراً وعلى نطاق محدود مقارنة بالدول الأخرى. ثانياً، أصبح هناك حاجة ملحة لتعديل القوانين والتشريعات الضريبية لتشمل التعاملات التي تتم عبر التجارة الإلكترونية، وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة على المزيد من المجالات والأنشطة التي تتم عبر التجارة الإلكترونية، بهدف زيادة الحصيلة الضريبية وتعزيزها.

دراسة. (الصائغ، والشمااني، 2023) هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثير زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لشركات التجزئة المساهمة السعودية المدرجة في سوق المال السعودي (تداول). ولتحقيق هذا الهدف، تم جمع البيانات من التقارير المالية المنشورة على موقع تداول خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، بالإضافة إلى موقع شركات التجزئة المساهمة السعودية. تم تقييم الأداء المالي لعينة الدراسة المكونة من 15 شركة باستخدام مؤشرات الربحية المعتمدة، مثل معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على المبيعات، ومعدل العائد على حقوق الملكية. استخدمت الدراسة تقنية الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من صحة الفرضيات وتحديد الدلالات الإحصائية ذات العلاقة. أظهرت الدراسة أن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، بما في ذلك معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على المبيعات، ومعدل العائد على حقوق الملكية. كما أشارت النتائج إلى أن حجم الشركة يمكن أن يؤثر على معدل العائد على المبيعات، حيث يؤدي زيادة حجم الشركة بنسبة 1% إلى زيادة معدل العائد على المبيعات بنسبة 32%. واستنتجت الدراسة عدداً من التوصيات، بما في ذلك التأكيد على ضرورة استمرار الشركات في تقييم أدائها المالي وتبني سياسات وإجراءات تقلل من أي تأثير سلبي ناشئ عن زيادة في نسبة ضريبة القيمة المضافة.

دراسة. (أبو وردة، وأخرون، 2022) هدفت الدراسة إلى استكشاف ظاهرة التهرب من ضريبة القيمة المضافة في المناطق الجنوبية من فلسطين، من خلال تحليل الطرق المستخدمة في التهرب والأسباب الدافعة له، وكذلك التركيبة الوظيفية التي تعتمدتها دائرة ضريبة القيمة المضافة لمكافحة هذه الظاهرة. تسعى الدراسة أيضاً إلى فحص تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مدى انتشار التهرب الضريبي، وذلك من خلال توزيع استبيانات على موظفي دوائر ضريبة القيمة المضافة، وقد تم تحليل نتائج 50 استبياناً صالحة للتحليل إلى جانب إجراء مقابلات مع مديري الدوائر. توصلت الدراسة إلى أن 83% من المشاركين أكدوا أن تأهيل الموظفين وتدريبهم يلعب دوراً مهماً في الحد من التهرب. كما أشارت النتائج إلى أن فرض العديد من الضرائب والازدواج الضريبي يشجع المكلفين على التهرب الضريبي، وأن الظروف الاقتصادية الصعبة تزيد من حجم هذه الظاهرة. بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بزيادة الإعفاءات الضريبية، وتجنب الازدواج الضريبي، ومراجعة القوانين الضريبية، وتبني قانون محدد لضريبة القيمة المضافة، إلى جانب تعزيز النوعية الضريبية وتعزيز التزام المكلفين.

دراسة. (ابن شلهوب، 2022) هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير فرض تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأطراف ذوي العلاقة في المملكة العربية السعودية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لفهم المشكلة المطروحة، من خلال تصميم استبيانين: أحدهما وزعت على المكلفين وذوي الاختصاص، والأخرى وزعت على المستملكون في المنطقة الغربية بالملكة العربية السعودية. شملت الدراسة 242 مكلفاً بالضريبة و1076 مستملكاً خلال الفترة من 1/8/2018 إلى 1/10/2018. أظهرت النتائج وجود اختلاف كبير في المعرفة الضريبية بين المكلفين وذوي الاختصاص والمستملكون، حيث كان المكلفون وذوي الاختصاص أكثر وعيًا وفهمًا بشأن الضريبة مقارنة بالمستملكون. كما كشفت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى فهم التجار والمحاسبين لآلية التطبيق والتحصيل والمشاكل المتعلقة بها، مما يؤثر بشكل ملحوظ على رضا الأطراف. استنتجت الدراسة ضرورة إلقاء الضوء على أهمية فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، وتحديد المجالات الرئيسية التي تُنفق فيها، مما يعزز تحفيز الأطراف ذات الصلة على دفع الضريبة برضى تام.

ثانيًا: الدراسات التي تناولت الربحية:

دراسة. (القيسي، والطائي، 2023) هدفت الدراسة إلى توضيح دور تنوع الخدمات المصرفية في تحسين ربحية المصارف التجارية الخاصة العراقية. قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين تنوع الخدمات المصرفية كمتغير مستقل وربحية المصارف التجارية كمتغير تابع. تم اختيار عينة مكونة من مصرفين هما مصرف التنمية الدولي ومصرف الخليج التجاري لتمثيل الحالة العراقية، وتم استخدام المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي لدراسة الإطار النظري لتنوع الخدمات المصرفية ومؤشرات ربحية المصارف التجارية، وتحليل الأثر الذي يخلفه تنوع الخدمات المصرفية على ربحية المصارف التجارية في العراق. أظهرت النتائج أن زيادة تنوع الخدمات المصرفية ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة صافي الربح وباقى مؤشرات الربحية، وهذا الاتجاه واضح في العينة المدروسة. كما أوضحت الدراسة أن مستويات التنوع العالية تتطلب قدرة مالية كبيرة بسبب تكلفة إنتاج الخدمات الجديدة والحفاظ على أعمالها الحالية. بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بأهمية رفع مستوى تنوع الخدمات المصرفية من قبل المصارف لتعزيز ربحيتها واستدامة أعمالها التجارية.

دراسة. (عبيد، 2023) هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين السيولة المصرفية ومؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية، بهدف تمكين تلك المصارف من إدارة مخاطر السيولة لصياغات الاستثمار وتحقيق توازن بين مخاطر السيولة والعائد المتوقع. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت المصرف الإسلامي الأردني كعينة للدراسة. أظهرت الدراسة أن أداء المصرف الإسلامي الأردني تأثر سلباً بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، حيث ارتفعت نسبة السيولة المتاحة لديه خلال فترة الدراسة، بينما تراجع العائد على الأصول إلى 0.009 وتراجع العائد على حقوق الملكية إلى 10. ومن التوصيات الهامة التي قدمتها الدراسة ضرورة تشجيع استخدام السيولة المرتفعة في المصارف الإسلامية بصيغ استثمارية مثل المراجحة أو المشاركة، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية للبلد.

دراسة. (بن جبار، وبزارية، 2023) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف الإسلامية في الجزائر، من خلال فهم مدى استيعاب البنوك الإسلامية لمخاطر الائتمان وتطبيق ممارسات تحليلها، وربط هذه العملية بالأداء المالي للمصارف الإسلامية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية المصارف الإسلامية في الجزائر. ومن بين التوصيات التي قدمتها الدراسة، التأكيد على أهمية تطوير وتأهيل الكوادر البشرية في المصارف الإسلامية لضمان مواجهة التطورات في هذا المجال وتحقيق أداء مالي مستدام.

دراسة. (عبد الماجد، 2021) هدفت الدراسة إلى فهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف الإسلامية، وقد شملت عينة الدراسة بيانات من أربعة مصارف إسلامية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة من عام 2006 إلى 2019. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم تحليل تأثير متغيرات داخلية مثل السيولة، كفاءة رأس المال، الودائع، وحجم البنك، بالإضافة إلى متغيرات خارجية مثل الناتج المحلي، التضخم، عرض النقود، عائد صيغ التمويل، والأزمات المالية. وأظهرت الدراسة، من خلال تحليل الانحدار للبيانات، وجود علاقة عكسية بين السيولة، حجم البنك، عرض النقود، وعائد صيغ التمويل مع معدلات الربحية. بينما كان للأزمات المالية العالمية تأثيراً سلبياً على ربحية المصارف. وعلى الجانب الآخر، لم يكن هناك تأثير لكفاءة رأس المال، الودائع، الناتج المحلي، والتضخم على معدلات ربحية المصارف الإسلامية السعودية. وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية في السعودية بأنه يجب عليها لا ترك فقط على العوامل الداخلية، ولكن ينبغي لها أيضاً أن تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية الخارجية عند وضع استراتيجيات إدارة استثماراتها بكفاءة.

الدراسات التي تناولت المتغيرين معاً:

دراسة. (عبيد، والمحوري، 2023) تم فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في بداية عام 2018، تلاها رفع نسبة الضريبة من 5% إلى 15% في منتصف عام 2020. ولهذا هدفت الدراسة إلى تقدير تأثير هذه الزيادة في الضريبة على ربحية الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول). غطت الدراسة فترة زمنية تتضمن السنوات 2017، 2018، 2020، و2021، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من 60 شركة مساهمة تمثل مختلف القطاعات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام بيانات من القوائم المالية للشركات المدرجة لحساب مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ومعدل هامش الربح. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير يُعتبر ذا دلالة إحصائية لضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات المساهمة السعودية. ورغم وجود تغيرات طفيفة في متوسطات الربحية قبل وبعد فرض الضريبة، إلا أنه لم يتم رصد علاقة دالة بينها. وبناءً على النتائج، يمكن استنتاج أن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لم تؤثر بشكل كبير على ربحية الشركات المساهمة السعودية، وذلك بالرغم من التغيرات الطفيفة في مؤشرات الربحية.

دراسة. (عفانة، 2020) هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية اعتباراً من بداية عام 2018، وتحديد الخدمات التي تخضع لهذه الضريبة، بالإضافة إلى دراسة تأثير تطبيق هذه الضريبة على ربحية البنوك السعودية خلال العام 2018. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت الدراسة نجاح السياسة التي اتخذتها الحكومة السعودية، من خلال

البيئة العامة للزكاة والدخل، بإغفاء خدمات القطاع البنكي التي تستند إلى الفائدة وهاشم الربح الضمني من ضريبة القيمة المضافة، مما حافظ على ربحية وتنافسية البنوك السعودية. كما أظهرت الدراسة عدم تأثير أرباح البنوك السعودية في العام 2018 بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، حيث ارتفعت أرباح معظم هذه البنوك بنسب تراوحت بين 3 إلى 25% مقارنة بأرباحها في العام 2017. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار السياسة الحكيمية التي اتخذتها الحكومة السعودية، من خلال الهيئة العامة للزكاة والدخل، بإغفاء الخدمات المالية الرئيسية من ضريبة القيمة المضافة، نظراً لتأثيرها الإيجابي على تطور القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية، وزيادة قدرته على المنافسة، ومواجهة أي تأثيرات سلبية على الاقتصاد الكلي.

الدراسات الأجنبية

الدراسات التي تناولت ضريبة القيمة المضافة:

دراسة (Sarwar et al., 2021) هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير ضريبة القيمة المضافة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بشكل عام. وتمثل مجتمع وعيينة الدراسة من جميع القطاعات العاملة في المملكة العربية السعودية واتبعت الدراسة المنهج التطبيقي، حيث اعتمدت على البيانات السنوية للمملكة العربية السعودية من عام 1990 إلى 2020م، وتم تعديل البيانات على أساس شهري؛ وذلك لتكوين مشاهدات كافية لفترة ما بعد الضريبة والتي تعد فترة قصيرة جدًا ما بين 2018-2020م. وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة معدل التضخم؛ ويعود ذلك لأن العمالة الأجنبية يفضلون التحويلات الخارجية بدلاً من الإنفاق على السلع والخدمات باهظة الثمن؛ وبالتالي يقل الطلب مما يؤثر سلباً على الاقتصاد. وأوصت الدراسة بضرورة تنويع المملكة لصادراتها وتقليل الاعتماد على الواردات والتركيز على القطاع الصناعي والسياحي، حيث إن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة ليس كافياً لارتباطها الطردي بمعدل التضخم.

دراسة (Andrejovska & Helcmanovska, 2021) هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير تغيير نسبة ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد في جميع دول الاتحاد الأوروبي. واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وذلك باستخدام محددات الاقتصاد الكلي مثل: إيرادات ضريبة القيمة المضافة، الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستهلاك والإنفاق الأسري، الإنفاق الحكومي، الصادرات والواردات، والبطالة، والتي تم الحصول عليها من قواعد بيانات المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية (EUROSTAT) والمديرية العامة للمفوضية الأوروبية (AMECO) خلال 2004-2018م. وقد تم قياس التأثير الكمي باستخدام نماذج اقتصادية الفترة من قياسية جزئية، واستخدم أسلوب تحليل الانحدار للتحقق من صحة الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في نسبة ضريبة القيمة المضافة لها تأثير سلبي على الاقتصاد بشكل عام حيث تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض الصادرات نتيجة فقدان القدرة التنافسية وأوصت بضرورة اهتمام الحكومة بتحديد نسبة ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح للتنقلي من آثارها السلبية وتكون احتياطي مالي كافي للدولة.

دراسة (Singh, 2019) هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير ضريبة القيمة المضافة على الشركات من حيث تأثيرها على تسعير البضائع وحجم المبيعات وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات العاملة في مدينة ميتو الأثيوبية بمختلف القطاعات، حيث اتبعت الدراسة منهج التحليل المقارن وتم جمع البيانات الأولية من خلال استبيان وزعت على 35 موظف يعملون في الشركات محل الدراسة خلال الفترة 2017-2018م. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير جزئي لضريبة القيمة المضافة على الشركات محل الدراسة، حيث تؤدي إلى انخفاض عدد العملاء وتتأثر بشكل سلبي على سعر السلعة. وأوصت بإجراء المزيد من الأبحاث لمعرفة أثر ضريبة القيمة المضافة على الشركات بشكل أكثر تحديد.

دراسة (Yoke & Chan, 2018) هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير ضريبة القيمة المضافة على الأداء التصنيعي للشركات الصناعية. وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية لرابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً باسم آسيان، والتي تضم 10 دول (بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام) للفترة من عام 1985-2014م. واتبعت الدراسة المنهج التجريبي وذلك باستخدام معادلة القيمة المضافة التصنيعية (MVA) لقياس أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء التصنيعي للشركات الصناعية، وجمعت بيانات الدراسة من خلال مؤشرات التنمية العالمية الصادرة من البنك الدولي وكذلك اقتصاديات أكسفورد والإحصاء المالي الدولي (IMF). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لزيادة نسبة الضريبة على الأداء التصنيعي للشركات محل الدراسة؛ وذلك لتأثيرها السلبي على القوة الشرائية للمستهلكين. وأوصت بإجراء دراسات مستقبلية تركز على الشركات الصناعية على مستوى العالم وليس فقط دول جنوب شرق آسيا.

دراسة (Oseni, 2017) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة VAT على توليد الإيرادات الحكومية في نيجيريا، كونها أحد مصادر إيرادات الحكومة، وأيضاً متغير مهم في السياسات المالية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات المرتبطة بالموضوع؛ للتأكد من آثار ضريبة القيمة المضافة على توليد إيرادات الحكومة، وكيف يمكن تعزيزها؟ من أجل تعزيز صورة توليد الإيرادات الحكومية في نيجيريا بطريقة فعالة. وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي على توليد الإيرادات الحكومية في نيجيريا،

والقليل من التهرب الضريبي؛ مما يسهم في نموها الاقتصادي وتطورها. وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الإفادة الحكيمة من عائدات ضريبة القيمة المضافة بطريقة فعالة.

الدراسات التي تناولت الربحية:

دراسة (Tulcanaza-Prieto, et al., 2022). هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تصور العملاء والأداء المالي في البيئة المصرفية الأكادورية. واعتمدت الدراسة على الاستبيان الإلكتروني عبر الإنترنت المصمم ذاتياً لجمع المعلومات المتعلقة بعوامل تصور العملاء وهي: ضمان الثقة والخدمة الملموسة والتعاطف ورضا العملاء، وولاء العملاء، في حين أن البيانات المالية الخاصة بالأداء المالي ممثلة بمقاييس الربحية التي تم الحصول عليها من البنوك الأكادورية من تقارير المؤشرات المالية السنوية وهي (الكفاءة المالية والسيولة). وتم تحليل (219) استبيان هنائي صالح للدراسة. وقد تم استخدام (SPSS) لتحليل البيانات، واستخدام نمذجة المعادلة الميكيلية لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن تصور العملاء له تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي والربحية للبنوك، وبالمثل كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن ضمان الثقة، والخدمة الملموسة، والتعاطف، ورضا العملاء، وولاء العملاء لهم تأثيرات إيجابية معنوية على الأداء المالي والربحية للبنوك الأكادورية.

التعليق على الدراسات السابقة

أوجه الاتفاق: اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول المتغير المستقل مثل دراسة (الدنش، 2023)، دراسة (الصائغ، والشمامي، 2023)، ودراسة (Andrejovska & Helcmanovska, 2021)، اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول المتغير التابع مثل دراسة (القيسي، والطائي، 2023)، دراسة (عيد، 2023)، اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول المتغير المستقل والمتغير التابع معاً مثل دراسة (عبيد، والمحوري، 2023)، ودراسة (عفانة، 2020)، اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (الدنش، 2023)، دراسة (ابن شلهوب، 2022).

أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول المتغير المستقل مثل دراسة (القيسي، والطائي، 2023)، دراسة (عيد، 2023)، اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في تناول المتغير التابع مثل دراسة (الدنش، 2023)، دراسة (الصائغ، والشمامي، 2023)، ودراسة (Andrejovska & Helcmanovska, 2021)، اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهج المستخدم مثل دراسة (القيسي، والطائي، 2023) التي استخدمت المنهج الاستقرائي، دراسة (Sarwar et al., 2021) التي استخدمت المنهج التطبيقي، اختلفت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في النطاق الجغرافي للتطبيق، مثل دراسة (أبو وردة، وأخرون، 2022) فلسطين، دراسة (القيسي، والطائي، 2023) العراق، دراسة (Andrejovska & Helcmanovska, 2021) الاتحاد الأوروبي.

استفادة الدراسة الحالية: من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة استفاد منها في كيفية قياس المتغير المستقل والمتغير التابع، والاختبارات الإحصائية الملائمة للتعرف على العلاقة بين المتغيرين، وكذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات السابقة في التعرف على المنهج المناسب لل استخدام في الدراسة. وإنماً استطاع الباحث من خلال مراجعة الأدب النظري أن يتعرف على حدود الفجوة البحثية الحالية.

منهج وأدوات البحث:

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ نظراً لملاءمة هذا المنهج للبحث الحالي، ويعرف بأنه: "عبارة عن تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية، أو علمية، أو ثقافية، أو اجتماعية كالجامعات والمدارس والمستشفيات والبنوك، وأنشطتها المختلفة وموظفيها خلال فترة زمنية معينة" (فاخر، 2018، 97). وسيتم من خلاله تحليل البيانات وتفسيرها باستخدام أحد البرامج الإحصائية.

مصادر جمع البيانات.

اعتمد الباحث على مصادرin أساسين للبيانات هما:

التقارير والقوائم المالية السنوية التي توضح الربحية وضريبة القيمة المضافة، الخاصة بالمصارف الإسلامية خلال الفترة من 2016 إلى 2022، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في موقع الإنترنت المختلفة، لمعالجة الإطار النظري.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، وتمثل عينة البحث في المصارف الإسلامية السعودية وعددها أربعة مصارف، وهي: الراجحي، الجزيرة، البلاد، والإئماء. ويرجع السبب إلى اختيار المصارف الإسلامية كعينة للدراسة إلى كون تلك المصارف تشكل حوالي 80% من إجمالي التمويل المنوх في المملكة، وتحتل نسبة حوالي 76% من إجمالي الودائع في السوق، وتمثل أصول المصارف الإسلامية السعودية حوالي 66% من إجمالي أصول المصارف في السوق السعودية (موقع تداول، 2024).

وقد تم اختيار العينة بأسلوب العينة "القصدية"، وهو أسلوب يقوم فيه الباحث باختيار عينة الدراسة اختياراً حراً على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها. (سرحان، 2017، ص 185)

متغيرات البحث وكيفية قياسها

المتغيرات المستقلة وكيفية قياسها

- ضريبة القيمة المضافة: تشمل فرض الضريبة بنسبة (5%)، ثم زيادة الضريبة (15%). (ابن شهوب، 2022).

المتغيرات التابعة وكيفية قياسها

- ربحية الخدمات المالية:

سيتم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول، العائد على السهم، العائد على حقوق الملكية. ويمكن قياسهم بالمعادلات التالية:

(بشاتوة، 2018، 56)، (عبيد والمحوري، 2023).

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة}}{\text{عدد الأسهم القائمة}}$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضرائب والزكاة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

المتغيرات الضابطة وكيفية قياسها

- حجم المنشأة (المصرف): وتقاس من خلال اللوگاریتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة (بصبوص، 2023).

- الرافعة المالية: أجمالي الديون إلى أجمالي الأصول. (رجب، 2018)

أداة وطريقة جمع البيانات

البيانات التي يعتمد عليها البحث هي بيانات ثانوية، منشورة على موقع السوق المالية السعودية "تداول"، وموقع المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وهذه البيانات تمثل في القوائم المالية المرحلية والسنوية، وتقارير مجلس الإدارة لهذه المصارف.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، فإن الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة تتمثل في الآتي:

1. **المتوسط والانحراف المعياري:** سيتم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي الأساسية مثل المتوسط والانحراف المعياري للبيانات الخاصة بمعدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على السهم.
2. **قياس مدى التوزيع الطبيعي (معامل الالتواء):** سيتم استخدام معامل الالتواء لتحديد مدى توزيع البيانات بشكل طبيعي، وبالتالي التعرف على مدى إمكانية اختبار فرضيات الدراسة.
3. **اختبار بيرسون:** يمكن استخدام اختبار بيرسون لتقييم العلاقة بين متغيرين، مثل العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة وربحية الخدمات المالية.
4. **اختبارات:** سيتم استخدام اختبارات لتقييم ما إذا كان هناك فارق إحصائي في ربحية الخدمات المالية بين فترة تطبيق الضريبة وال فترة السابقة (قبل تطبيقها)، مما يسمح بتحديد مدى تأثير الضريبة على الأرباح.
5. **تحليل الانحدار الخطي:** سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي لتحليل العلاقة بين متغيرين مستقلين ومتغير استجابة وتحديد العلاقة الخطية بينهما، مثل العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة وربحية الخدمات المالية.

النموذج الرياضي للبحث

$$P = \beta_0 + \beta_1 \cdot VAT + \beta_2 \cdot BS + \beta_3 \cdot FL + \epsilon$$

- P : ربحية الخدمات المالية

- VAT : ضريبة القيمة المضافة
- BS : حجم المصرف
- FL : الرافعة المالية
- $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات التحديد
- ϵ : الخطأ العشوائي.

عرض النتائج ومناقشتها:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

اسم المتغير	نوع المتغير	الوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
ضريبة القيمة المضافة	مستقل	0.07	0.05	0.07	-	0.15
العائد على الأصول	تابع	0.02	0.02	0.01	0.01	0.03
العائد على السهم	تابع	2.67	1.66	2.01	1.22	6.34
العائد على حقوق الملكية	تابع	0.13	0.12	0.05	0.07	0.22
حجم المنشأة	ضابط	7.95	11.16	5.55	0.33	12.81
الرافعة المالية	ضابط	4.62	0.88	5.57	0.82	13.34

التعليق على نتائج الإحصاءات الوصفية:

- بالنسبة لضريبة القيمة المضافة: يمكن ملاحظة أن القيم تتراوح بين 0.05 و 0.15. حيث تم فرض الضريبة في البداية بنسبة 5% عام 2018، ثم تم رفعها إلى 15% عام 2021.
- بالنسبة للعائد على الأصول: يتراوح الوسط بين 0.01 و 0.03، مع وسيط يبلغ 0.02 وانحراف معياري منخفض قدره 0.01. وهذا يشير إلى أن العائد على الأصول يبدو مستقرًا بين البنوك الإسلامية محل الدراسة.
- بالنسبة للعائد على السهم: يتراوح الوسط بين 1.22 و 6.34، مع وسيط يبلغ 2.67 وانحراف معياري يبلغ 2.01. وبالتالي يظهر هنا تباينًا كبيرًا في العائد على السهم بين العينات، مما يشير إلى اختلافات كبيرة في العائد على الأسهم للمصارف المدروسة.
- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية: يبلغ الوسط حوالي 0.13 مع وسيط يبلغ 0.12، وانحراف معياري يبلغ 0.05. ويتراوح العائد بين 0.07 و 0.22، مما يظهر استقرار نسبي في هذا المتغير.
- بالنسبة لحجم المنشأة: يتراوح الوسط بين 0.33 و 12.81 مع وسيط يبلغ 7.95. وانحراف معياري يبلغ 5.55. ويظهر هذا التحليل اختلافات كبيرة في أحجام المصارف المدروسة.
- بالنسبة للرافعة المالية: يتراوح الوسط بين 0.82 و 13.34 مع وسيط يبلغ 4.62، وانحراف معياري يبلغ 5.57. ويظهر هذا التحليل تباينًا كبيرًا في مستويات الرافعة المالية بين المصارف المدروسة.

الإحصاءات الاستدلالية ونتائج اختبارات الفرضيات

نتائج التحليل

لكي نستطيع استخدام تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، لابد من إجراء بعد الاختبارات الأولية للتأكد من صلاحية البيانات لإجراء تحليل الانحدار الخطى.

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي جدول (2) أن قيم معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة الحالية محصور بين 0.774-1.274. وهذا ضمن المجال [3-3] بما يعني أن توزيع عينة بيانات المصارف محل الدراسة يخضع للتوزيع الطبيعي، أي يمكن إجراء اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة.

جدول (2) معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	نوع المتغير	معامل الالتواء
ضريبة القيمة المضافة	مستقل	0.439

اسم المتغير	نوع المتغير	معامل الالتواء
العائد على الأصول	تابع	0.714
العائد على السهم	تابع	1.274
العائد على حقوق الملكية	تابع	0.872
حجم المنشأة	ضابط	-0.774
الرافعة المالية	ضابط	0.835

اختبار الارتباط الذاتي بين متغيرات البحث :Autocorrelation

اختبار ديرين واتسون Durbin-Watson Test هو أداة إحصائية تُستخدم للتحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في البيانات المستخدمة في تحليل الانحدار. ويعود وجود الارتباط الذاتي مشكلة في تحليل الانحدار، حيث يؤدي إلى ارتفاع التباين وتحيز في تقديرات المعاملات، مما يقلل من دقة وموثوقية النموذج. ويقوم اختبار ديرين واتسون بتقديم معامل (D-W) (D-W) الذي يتراوح بين القيم 0 و 4. إذا كانت قيمة (D-W) تساوي 2 أو تقترب منه، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي في البيانات. وبالتالي، يمكن الاعتماد على تحليل الانحدار ونتائجها بثقة.

الجدول (3) اختبار ديرين-واتسون لارتباط الذاتي

Durbin-Watson	اسم المتغير
1.809	العائد على الأصول
1.222	العائد على السهم
1.203	العائد على حقوق الملكية

والجدول (3) يوضح أن قيم اختبار ديرين واتسون جميعها قريبة من القيمة (2)، مما يعني خلو بيانات الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي.

اختبار بيرسون Pearson لقياس الارتباط الخطي :

يوضح الجدول (4) اختبار بيرسون لقياس الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة والتابعة. ومن الجدول (4) نلاحظ ما يلي :

الجدول (4) اختبار بيرسون لقياس الارتباط الخطي

LEV	CS	ROE	ROS	ROA	VAT	
					1	VAT
					-0.174	ROA
					0.588	ROS
		1	.887**	0.022		ROE
			<.001	0.947		CS
	1	.916**	.825**	0.054		LEV
		<.001	<.001	0.867		
1	0.069	0.08	0.313	-.938**		
	0.831	0.805	0.323	<.001		
	-.991**	0.045	0.047	-0.186	.942**	
	<.001	0.89	0.884	0.563	<.001	

- هناك علاقة سلبية ضعيفة وغير معنوية بين ضريبة القيمة المضافة وبين العائد على الأصول.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين ضريبة القيمة المضافة والعائد على السهم.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين ضريبة القيمة المضافة والعائد على حقوق الملكية.
- هناك علاقة سلبية قوية ومحنة بين ضريبة القيمة المضافة وحجم المصرف.

- هناك علاقة سلبية قوية ومحضنة بين ضريبة القيمة المضافة والرافعة المالية.
- هناك علاقة إيجابية قوية ومحضنة بين العائد على الأصول والعائد على السهم.
- هناك علاقة إيجابية قوية ومحضنة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على الأصول وحجم المصرف.
- هناك علاقة سلبية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على الأصول والرافعة المالية.
- هناك علاقة إيجابية قوية ومحضنة بين العائد على السهم والعائد على حقوق الملكية.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على السهم وحجم المصرف.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على السهم والرافعة المالية.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على حقوق الملكية وحجم المصرف.
- هناك علاقة إيجابية ضعيفة وغير معنوية بين العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية.
- هناك علاقة سلبية قوية ومحضنة بين حجم المصرف والرافعة المالية.

نتائج اختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

يتضح من الجدول (5) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد كل معنوي، حيث قيمة F تساوي (34.326) بمستوى معنوي 0.001 أي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في الحصول على نتائج تفسيرية. وقد بلغت قيمة R Square (0.928)، أي أن 92.8% من التغيرات في العائد على الأصول يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة.

الجدول (5) نتائج نموذج انحدار العائد على الأصول والمتغيرات المفسرة له

المتغيرات	معاملات الانحدار المقدرة (B)	اختبار T	مستوى Sig.
(Constant)	-0.072	-7.875	<.001
ضريبة القيمة المضافة	0.025	0.987	0.353
حجم المنشأة	0.007	9.957	<.001
الرافعة المالية	0.007	8.896	<.001
R Square	0.928		
اختبار F			
القيمة	34.326		
مستوى معنوية للنموذج	<.001		

أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير على حده، فمن خلال اختبار T يتضح أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف (0.987) وغير معنوي على العائد على الأصول (0.353) أكبر من 0.05، بينما حجم الشركة لها تأثير إيجابي (9.957) ومحضنة على معدل العائد على السهم (0.001) أقل من 0.05. أما الرافعة المالية فلها تأثير إيجابي (8.896) معنوي (0.001) أقل من 0.05. وبما أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف وغير معنوي على العائد على الأصول، إذن نقبل الفرضية الفرعية الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية".

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) تطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

يتضح من الجدول (6) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد كل معنوي، حيث قيمة F تساوي (17.393) بمستوى معنوي 0.001 أي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في الحصول على نتائج تفسيرية. وقد بلغت قيمة R Square (0.867)، أي أن 86.7% من التغيرات في العائد على السهم يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة.

الجدول (6) نتائج نموذج انحدار العائد على السهم والمتغيرات المفسرة له

المتغيرات	معاملات الانحدار المقدرة (B)	اختبارات	القيمة	مستوى Sig.
(Constant)	-28.364	-6.547		<.001
ضريبة القيمة المضافة	1.899	0.16		0.877
حجم المنشأة	2.473	7.194		<.001
الرافعة المالية	2.433	6.866		<.001
R Square	0.867			
اختبار F				
القيمة	17.393			
مستوى المعنوية للنموذج	<.001			

أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير على حده، فمن خلال اختبار F يتضح أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف (0.16) وغير معنوي على العائد على السهم (0.877) أكبر من (0.05)، بينما حجم الشركة له تأثير إيجابي (7.194) ومحنوي على معدل العائد على السهم (6.866) أقل من (0.05). أما الرافعة المالية فلها تأثير إيجابي (6.866) معنوي (0.001) أقل من (0.05). وبما أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف وغير معنوي على العائد على السهم، إذن نقبل الفرضية الفرعية الثانية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالملكة العربية السعودية".

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالملكة العربية السعودية.

يتضح من الجدول (7) أن نموذج الانحدار الخطى المتعدد كل معنوي، حيث قيمة F تساوى (6.507) بمستوى معنوية 0.015. أي أقل من 0.05 وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا النموذج في الحصول على نتائج تفسيرية. وقد بلغت قيمة R Square (0.709)، أي أن 70.9% من التغيرات في العائد على حقوق الملكية يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة.

الجدول (7) نتائج نموذج انحدار العائد على السهم والمتغيرات المفسرة له

المتغيرات	معاملات الانحدار المقدرة (B)	اختبارات	القيمة	مستوى Sig.
(Constant)	-0.542	-3.556	0.007	
ضريبة القيمة المضافة	0.255	0.608	0.56	
حجم المنشأة	0.053	4.408	0.002	
الرافعة المالية	0.05	4.02	0.004	
R Square	0.709			
اختبار F				
القيمة	6.507			
مستوى المعنوية للنموذج	.015			

أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير على حده، فمن خلال اختبار F يتضح أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف (0.608) وغير معنوي على العائد على حقوق الملكية (0.56) أكبر من (0.05)، بينما حجم الشركة له تأثير إيجابي (4.408) ومحنوي على معدل العائد على السهم (4.02). أما الرافعة المالية فلها تأثير إيجابي (4.02) معنوي (0.004) أقل من (0.05). وبما أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير إيجابي ضعيف وغير معنوي على العائد على حقوق الملكية، إذن نقبل الفرضية الفرعية الثالثة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالملكة العربية السعودية".

ومن خلال قبول الفرضيات الفرعية الثلاثة، يتم قبول الفرضية الرئيسية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالملكة العربية السعودية".

خلاصة نتائج

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج، تتمثل في:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على صافي ربحية الخدمات المالية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على العائد على السهم بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على حقوق الملكية بالمصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية.

ومن النتائج السابقة، تتمثل خلاصة البحث في أن فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ثم زيادتها إلى 15% على الخدمات المالية في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، لم يؤثر على ربحية تلك المصارف. ويعود السبب في ذلك لأن بعض الخدمات المالية المصرفية معفية من ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي لم يتأثر الاقبال على هذه المنتجات، ولم تتأثر الزيادات التشغيلية للمصارف حتى في باقي أنواع الخدمات التي يفرض عليها ضرائب نظرًا لأن المستهلك النهائي هو من يتحمل ضريبة القيمة المضافة، ويلعب المصرف دور الوسيط ما بين العميل والهيئة العامة للزكاة والدخل.

وتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عفانة، 2020) حول عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على البنوك السعودية. ودراسة (عبد والمحوري، 2020) حول عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية.

الوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

- الاستمرار في سياسة عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية الرئيسية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية السعودية، حيث تظهر النتائج السابقة أن هذا الإعفاء قد ساهم بشكل إيجابي في تطوير القطاع المصرفي وزيادة تنافسيته.
- تكثير الجهد على المستوى الحكومي لدراسة الآثار المحتملة لفرض ضرائب جديدة، مثل ضرائب الدخل على المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية السعودية، والتأكيد من عدم تأثيرها السلبي على تنافسية وربحية القطاع المصرفي.
- تحفيز البنوك السعودية على تطوير وتسويق الخدمات المالية المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، مثل القروض والتسهيلات النقدية المباشرة، لزيادة الإقبال عليها وتعزيز دور البنوك ك وسيط لجمع الضرائب.
- تعزيز جهود التوعية والتثقيف من قبل المصارف الإسلامية لعملائها حول تأثيرات ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية، وتفاصيل الخدمات المعفاة والخاضعة للضريبة، لزيادة الشفافية والوعي بين العملاء.

الدراسات المستقبلية:

تتمثل التوصيات ببحوث مستقبلية في الآتي:

- تأثير فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في المملكة العربية السعودية.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المصرفية المالية.
- تحليل سلوك المستهلك وفضائله المالية في ضوء تغيرات معدلات ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية.
- آثار فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية على الشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية.
- تأثير ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية على الابتكار وتطوير المنتجات المالية: رؤية من القطاع المصرفي.
- أثر الإعفاءات الضريبية والتخفيضات على الخدمات المصرفية المالية على العدالة الاقتصادية وتوزيع الدخل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

- إبراهيم، خالد أبو النور، وحسين عبد الفتاح علي. (2020). أثر المتغيرات الداخلية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*, عدد 15، 143-181.
- ابن شهوب، هبة شفيق صالح. (2022). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة ميدانية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*, ع75، 257-314.
- أبو وادي، رامي محمد. (2017). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية. *مجلة ريادة الاعمال الإسلامية*, مج 2، ع 22، 32-32.
- أبو وردة، محمد حسن، العشي، محمد مروان، وماضي، هشام كامل. (2022). العوامل المؤثرة في التهرب من ضريبة القيمة المضافة في فلسطين. *مجلة جامعة الخليل للبحوث - العلوم الإنسانية*, مج 17، ع 1، 128-156.
- بشاتوه، عمار ظاهر ممدوح، وأحمد، عماد يوسف أحمد. (2019). أثر الإفصاح الاختياري عن المخاطر في تقييم الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (رسالة دكتوراه غير منشورة). *جامعة العلوم الإسلامية العالمية*, عمان.
- بصبوص، أحمد يسین عبد الرازق. (2023). أثر التوسيع في تطبيق التحول الرقمي على عوائد الأسهم بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*, مج 15، عدد خاص، 1-17.
- بن جبار، محمد، وبزارية، أم محمد. (2023). إدارة مخاطر الائتمان وأثارها على الربحية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*, مج 14، ع 2، 148-162.
- البنك المركزي السعودي. (2023). التقرير السنوي التاسع والخمسون. مسترجع من https://www.sama.gov.sa/ar-EconomicReports/AnnualReport/Fifty_Ninth_Annual_Report-AR.pdf تاريخ الاسترجاع (2024/03/12)
- الدين، رابعة محمد أحمد، الهواري، ناهد محمد يسري، والسعيد، إيمان. (2023). مشكلات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات في ظل التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة. *الفكر المحاسبي*, مج 27، ع 1، 247-276.
- رجب، نشوى شاكر علي. (2018). أثر التغير المالي على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد السهم من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *الفكر المحاسبي*, مج 22، ع 2، 942-981.
- سرحان، باسم. (2017). طرائق البحث الاجتماعي الكمية. ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الصائغ، مها بنت فيصل، والثمالي، مرام عبد الرحمن معاوض. (2023). أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي لشركات التجزئة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية تداول: دراسة تطبيقية. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*, ع 84، 89-124.
- عبد الحميد، سامي محمد. (2014). مشكلات المحاسبة عن الضريبة على القيمة المضافة للخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين. *مجلة البحوث المالية والضريبية*, ع 90، 117.
- عبد الماجد، ضياء الدين عبد الباسط. (2021). محددات ربحية المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية*, ع 15، 135-158.
- العبيلى، إيمان مضجى. (2018)أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية –مجلة الملك عبد العزيز للدراسات الاقتصادية.
- عبيد، راوية رضا: المحوري، فلطمة ابراهيم. (2023). أثر ضريبة القيمة المضافة في ربحية شركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية* (1).
- عفانة، محمد كمال كامل. (2020). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على ربحية وتنافسية البنوك السعودية. *أمارا بالك*, مج 11، ع 37، 1-14.
- عيد، مؤيد محمد عبد. (2023). علاقة السيولة المصرفية مع مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية. *حولية المنتدى للدراسات الإنسانية*, ع 56، 557-579.
- فاخر، عصمت أحمد (2018). *أساسيات البحث العلمي*. دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
- القيسى، إبراهيم قيس إبراهيم، والطائي، رحيم شراد عامر. (2023). دور تنوع الخدمات المصرفية في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية في مصرف التنمية الدولي ومصرف الخليج التجاري. *مجلة الإدارة والاقتصاد*, ع 139، 238-250.
- مراد، سامي محمود عبد الحميد. (2014). مشكلات المحاسبة عن ضريبة القيمة المضافة للخدمات المالية في البنوك وشركات التأمين: دراسة مقارنة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, ع 3.
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2016). *اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة*. مسترجع من <https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Pages/VATImplementingRegulations.aspx> تاريخ الاسترجاع (2024/03/12)

- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2020). الدليل الإرشادي الخاص بتعديل نسبة ضريبة القيمة المضافة الأساسية إلى 15%.
<https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/VAT15.pdf>
- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2020). الدليل الإرشادي العام لضريبة القيمة المضافة. مسترجع من https://zatca.gov.sa/ar/ContactUs/BRDCODE/Pages/BRCODE_025.aspx تاريخ الاسترجاع (12/03/2024) م

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Andrejovska, A., & Helcmanovska, M. (2021). The Impacts of Changes in the Value Added Tax Rate on the Economy in EU Countries. Montenegrin Journal of Economics, 17(3), 59-69.
- Fatima, N. (2014). Capital adequacy: A financial soundness indicator for banks. Global Journal of Finance and Management, 6(8), 771-776.
- Ironkwe, U., & Peter, G. T. (2015). Value added tax and the financial performance of quoted Agribusinesses in Nigeria. International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 31),78-86.
- Oseni, A. (2017). The Effects of Value Added Tax on Government's Revenue Generation Profile in Nigeria: A Conceptual Approach. International Journal of Economics and Financial Management, 2 (4), pp.2545-5966.
- Sarwar, S., Streimikiene, D., Waheed, R., Dignah, A., & Mikalauskienė, A. (2021). Does the Vision 2030 and Value Added Tax Leads to The Case of Saudi Sustainable Economic Growth: Arabia? Sustainability, 1319), 11090.
- Singh, S. N. (2019). Impact of Value Added Tax on Business Enterprises: A Case of Mettu Town. Financial Markets Institutions and Risks, 3(4), 62- 73.
- Tulcanaza-Prieto, A. B., Aguilar-Rodríguez, I. E., & Lee, C. W. (2022). Customer perception and its influence on the financial performance in the Ecuadorian banking environment. Sustainability, 14(12), 6960.
- Yoke, L. M., & Chan, S. G. (2018). The impact of value added tax on manufacturing performance in ASEAN. International Journal of Business, Economics and Law, 17(1), 7-15.